

أوفقيير كان المسؤول الفرنسي الذي ظن بن بركة أنه في طريقه لمقابله . . . والدليمي يُبلغ «الحياة» أن الخاطفين طلبوا «مبلغاً مالياً» (الحلقة ٤)

طلب ديغول معاينة أوفقيير والدليمي فرد الحسن الثاني بأن «زمم الأمور يفلت أحياناً من يد العظماء»



الملك الحسن الثاني في العيون (الصحراء الغربية) عام ١٩٨٥.

الغربية وقتذاك أن الدليمي طلب إليه تأمين تذكرة للعودة مباشرة، وفي حال تعذر ذلك تكون العودة عن طريق أي عاصمة أوروبية، باريس أو جنيف أو روما. وأكد بنونة أنه سحب التذكرة على طريق باريس ودفع ثمنها من حساب وكالة الأنباء الغربية. لكن أوفقيير المغربي المقيم في الجزائر «أوفقيير من القضية من دون شك».



الجنرال ديغول.

لكن شهوداً ومستورين سيؤكدون أن العميل لويز اتصل في اليوم ذاته بالجنرال أوفقيير الذي كان خارج العاصمة الرباط (وهناك من يقول أنه كان في فيلا خاصة في القنيطرة) لكن من دون جدوى. في حين أن خطوط الهاتف الذي ضغطت أرقامه مسجلة من مخزن هاتفي في مطار اولي واتصل بيت لويز، أكدت أن الأرقام كانت لمصالح مغربية، ما يلتقي مع الرواية التي أكدها العقيد أحمد الدليمي لجهة تورط شبكة مغاربة فرنسيين في اختطاف بن بركة لقاء مبالغ مالية ضخمة.

الدليمي والحياة
لكن أحمد الدليمي صرح في مقابلة مع «الحياة» نشرت في ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٦ بأنه كان في باريس من أجل الإعداد لربط المهدي بن بركة في المغرب. وأضاف: «فوجدنا ونحن في باريس بخير اختطافه، الاكيد ان الذين اختطفوه كانوا على علم بخبر عودته الى المغرب». وأضاف: «كنا ضحية عملية بناء على موعدي رسمي، انهم (أي الدليمي) لم يكن المبلغ المالي في حوزتنا، لكننا التزمنا بإدائه حال وصول المهدي بن بركة الى المغرب بسلا». وواصل: «كنا ضحية عملية أرتزان من طرف مجموعة كانت تريد مساومتنا في بن بركة». لكنه اعترف في المقابلة بنفسه: «لا اعرف ان كان المهدي قد اغتيل ام لا ففي المغرب كنا ننظر ونصوب في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) بعد ان فارقنا وهو حي بيزنق». وخلص: «لا اعرف ماذا وقع ولا من المسؤول عما وقع. كل ما اعرفه ان هناك مجموعة في فرنسا لا ترغب في عودة بن بركة ولها مصلحة في ان يظل بعيداً عن السياسة المغربية».

التصريح يعتبر تأكيداً رسمياً لجهة قيام حوار بين مسؤولين مغاربة والمعارض المهدي بن بركة. فالإشارة تؤكد أنه اقتيد صباح ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٥ الى فيلا في حي «اورموي» كان يملكها العميل انطون لويز. بيد ان ما جرى هنا يدفع الى التساؤل: فالمهدي بن بركة المعروف بحزبه لم يكن يقبل ركوب سيارة شرطة رفقة مسؤولين في الامن الفرنسي ان لم يكن على موعد فعلاً مع شخصية مغربية او فرنسية. لكن المفارقة احمد الدليمي الذي كان موجوداً قبل ذلك في الجزائر وصل في اليوم ذاته قبل ثلاث ساعات من قدم أوفقيير. لكن مسؤولاً مغربياً سابقاً صرح بأن زيارة الدليمي للجزائر كانت بهدف اعداد لقمة افريقية، وأنه في ضوء فشل الاعداد للمؤتمر الذي كان سيحضره الملك الراحل الحسن الثاني تلقى الدليمي دعوة عاجلة للعودة الى بلاده، وأوضح السيد المهدي بنونة مدير وكالة الأنباء

له في شارع جون ميرمون والنقي الطالب الأزموري الذي كان يتابع دراسته في فرنسا وكان يعتزم اشراكه في انجاز شريط «كفي». انتقل الاثنان على متن سيارة اجرة الى سان جيرمان بويري. توقفت سيارة الاجرة امام مكتبة «لابوشاه» التي من شارع براغون. فضل بن بركة تمضية بعض الوقت متفحصاً عناوين الكتب من خلال الواجهة الزجاجية. لمح الضابط «سوشون» عن بعد وتقدم نحوه بابب: «اننا رجال امن فرنسيين وسأخذك الى موعد». طلب بن بركة التناكس من ثبوت الأوراق المهنية واخرج جواز سفره للتعريف بشخصه. كان هادئاً قبل ان يطلب منه سوشون التصود في سيارة شرطة من نوع «بيجو ٤٠٣» تابعة لولاية الامن الفرنسي. ركب المهدي بن بركة تروك. بدا انه مسؤلواً بالتحضير للمؤتمر الفرنسي للاطفال، وكان متزوجاً من سيدة اخرى تعمل في مقر الحلف الاطلسي في بروكسيل ثم انتقلت الى المغرب حيث عملت سكرتيرة خاصة لديبلوماسية في السفارة الاميركية في الرباط وعلى رغم انه يصعب تاكيد ضلوع المخابرات الاميركية في الحادث، فالناسبات ان مسؤولين في المخابرات الاميركية تلقوا تدريبات عدة لدى المخابرات الاميركية التي كانت تنظر وقتذاك الى تحركات المهدي بن بركة في التحضير لمؤتمر القارات الثلاث ببارتيا، ولفه من يذهب الى انها تمتع عن عودته الى بن بركة في مؤتمر هافانا. في حين ان جهاز «الموساد» كان يرصد تحركاته خصوصاً في نطاق نشاطه مظاهر «التغلغل الاسرائيلي» في

الجزائر أيضاً مع الخاطفة عرض فيها ان ذلك التغلغل في الاقتصاد والزراعة والتكنولوجيا واستيعاب الكفاءات. الا ان اهمية المحاضرة انها كانت تضع مقاربات بديلة بالتعاون مع حركات التحرير في افريقيا وامريكا اللاتينية. وكان بن بركة اجتمع في الجزائر أيضاً مع الخاطر تشي غيفارا، فضلاً عن ارتباطه بعلاقات قوية مع الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر الذي لم يكن يحيد دور المغرب في أزمة الشرق الاوسط، وتعرضت علاقات بلاده والرباط الى أزمة عام ١٩٦٣ بسبب دعايات حرب الرمال المغربية - الجزائرية، خاصة في ضوء اعتقال السلطات المغربية عسكريين مصريين تاهوا في الصحراء الشرقية اثر تعرض طائرتهم لحمل قنفي. وحرص الملك الراحل الحسن الثاني على ان يأخذهم معه في طائرته الخاصة عندما حل بالقاهرة للمشاركة في مؤتمر القمة العربي لعام ١٩٦٥. وجرى في غضون ذلك اول مصافحات بين الملك الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري احمد بن بلة قبل ان يطيح الرئيس هواري بومدين بعد ذلك بفترة قصيرة.

كان الأزموري يرتبط بعلاقة غرامية مع السيدة دانييل، وهي فرنسية من اصل يهودي تحمل الجنسية الفرنسية. وربما لهذا السبب وجد ذات صباح في غرفة رفيقته دانييل راويور مشقوقاً في شارع بيبيرفر، قبالة منزل الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران.

كان الأزموري يرتبط بعلاقة غرامية مع السيدة دانييل، وهي فرنسية من اصل يهودي تحمل الجنسية الفرنسية. وربما لهذا السبب وجد ذات صباح في غرفة رفيقته دانييل راويور مشقوقاً في شارع بيبيرفر، قبالة منزل الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران.



أحمد البخاري: افادته اعادت فتح ملف قضية بن بركة.

□ تعالج الحلقة الرابعة من ملف «قضية بن بركة» قصة خلف المعارض اليساري في سيارة تابعة للامن الفرنسي وتسليمه الى مسؤولين مغاربة على رأسهم الجنرال محمد أوفقيير في فيلا في ضواحي باريس. كذلك تعرض كلام مدير الامن المغربي العقيد احمد الدليمي، الذي يزعم انه متورط بدوره في خلف بن بركة وقتله، في مقابلة مع «الحياة» سنة ١٩٦٦ ان هناك «عصابة» في فرنسا عرضت على المغاربة مقايضتهم المعارض البارز لقاء مبلغ مالي.



الرباط - محمد الاشهب

من جهود ديبلوماسية لمعاودة ترتيب علاقات البلدين التي كان تآثر سنوات الاستعمار الفرنسي للمغرب فيها بالغا.

ويكشف السياسي الفرنسي فانسان مونتي الذي عمل مراقباً في المغرب إبان فترة الاستعمار، انه كان وراء تنظيم اول لقاء بين المعارض بن بركة والجنرال شارل ديغول. وهو يروي انه اجتمع مع بن بركة إثر ذلك وسمع منه: «وجدته (ديغول) قائداً للعالم الثالث، وقد تفاهمتا في شكل مثير. ويمكنني القول اني ساكون دائماً تحت رقابته الخاصة في باريس، ولن اكون معرضاً لأي خطر خلال وجودي هناك».

وهذا ما يحمل على الاعتقاد ان «الموعد السياسي» الذي حتم عليه الانتقال من جنيف الى باريس كان مع الجنرال ديغول. بيد ان شهادة فانسان مونتي مع توليات بإمكان تورط ديغول في قضية بن بركة. اذ قال في هذا السياق «اذا كان مؤكداً وجود تورط في اقسام الشرطة وداخل جهاز الاستخبارات، فالاكيد ان الجنرال ديغول لم يكن يعلم بذلك». وأضاف انه فاتح ديغول في القضية فاجابه «يجب معاينة المتهمين الحقيقيين: أوفقيير والدليمي».

وكان ديغول غاضباً بالفعل وصدرت عنه تصريحات قوية تنهم مسؤولين مغاربة وقتذاك بالتورط في الاختطاف. وقال: «ما يجب اعتباره في القضية ان وزير الداخلية (محمد أوفقيير) في الحكومة المغربية التي مرت بازمات سياسية متعددة وخطيرة، قام كما تدل على ذلك كافة الأرائح بتغيب احد قادة المعارضة

والمجربون من دون ملامح. هكذا بدت قضية المعارض المغربي المهدي بن بركة التي لم تستقر التحريات والاستقصاءات عند حصرها في الفترة التي نفذت فيها الجريمة او من خلال الشركاء المتورطين والمحتملين فقط لكنها تجاوزت ذلك نحو ادعيات سياسية وامنية الفت غللاً كثيفة من تساؤلات حول الهدف من وراء الجريمة والخصيات التي تحكمت في تنفيذها بصورة تركت بصمات عدة، ليس فقط لأن القناع لم يتكشف عن مكان الفجر او التزويب (كسما) في افساد ضابط الاستخبارات المغربية السابق احمد البخاري، ولكن لأن الجانب القانوني فيها لم يغيب الجانب السياسي.

اذا على رغم ان محكمة فرنسية درست الملف عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ وأصدرت احكاماً ضد بعض المتورطين، فان ادعيات الملف لم تغلق نهائياً، خصوصاً ان الجريمة الغامضة التي ارتكبت وسط العاصمة الفرنسية في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥ كانت التحريات حولها تقود في كل مرة نحو اتجاهات جديدة، تعاطى معها حوالي خمسة قضاة تفتتح فرنسيين. وحتى حين أسر الاسترالي بيار موروا، رئيس الوزراء الفرنسي في بداية الثمانينات، بالأفراج عن وثائق القضية وتسليمها الى القضاء احتجاج الامر على حوالي عشرين سنة لمعاودة فتح التحقيق في حين تمسكت وكالة المخابرات المركزية الامريكية بعدم الكشف عما في حوزتها من وهي مستندات تزيد على ثلاثة الاف وثيقة.

وكانت لجنة فرنسية للتحقيق بقيادة راسها المؤرخ والباحث شارل اندريه جولييان اجرت تحريات عدة دعمتها شهادات سياسيين ومسؤولين عابثوا فترة الحادث، بيد ان مهماتها لم تقدم نحو معرفة المصير المجهول للرجل والضيقة، في حين ان فك الغان القضية سيحتاج الى التوصل في احداث ووقائع جرت في عواصم عدة في الفترة ذاتها او قبلها وبعدها.

فالمعارض المغربي الذي كان يقم وقتذاك في القاهرة متفانيا بعد صدور حكمين عليه بالاعدام في الرباط كان يعمل من هناك للتحضير لمؤتمر القارات الثلاث في هافانا، العاصمة كوبا، لكنه كان كثير التقلق بين القاهرة وجنيف وباريس وعواصم اخرى. الا ان خطوط اختطافه ستلاجر عبر تحركات اجهزة استخبارية في المنطقة الجغرافية نفسها.

لا أعرف ماذا وقع ولا من المسؤول عما وقع. كل ما اعرفه ان هناك مجموعة في فرنسا لا ترغب في عودة بن بركة ولها مصلحة في ان يظل بعيداً عن السياسة المغربية».

وقائع غريبة تداخت فيها الاحداث والمصالح والاعتبارات التي التفت عند كون الرجل كان مطلوباً من اكثر من جهة، وقادته الطريق من القاهرة الى جنيف ثم باريس ليصبح اختفاؤه القسري لغزاً محيراً. وفيما كان الشريط السينمائي يركز على المهدي بن بركة مناضلاً يسارياً لاسماع صوت العالم الثالث في فترة اتسمت بميول قوية ضد الغرب، بدا ان جنس الرجل الذي كان يشك في أي حركة او موعد، لم يسعفه هذه المرة في تجنب المصيدة. والسبب في ذلك انه كان فعلاً على موعد في باريس مع شخصية سياسية لتزويب العودة الى المغرب. لكن الموعد مع الموت كان أقرب من برتوتوكول قصر الاليزي، حيث كان ينتظره الرئيس السابق الجنرال شارل ديغول الذي أبدى امتعاضاً حيال الجريمة التي ارتبطت بأرض الحسرة، باريس، وشككت من وجهة نظره الهائلة للكرامة الفرنسية، انعكست في صورة أزمة مغربية - فرنسية دامت سنوات، واحتجاج الامر على اكثر

الرئيسية فوق اراضيها». وعاب على الحكومة المغربية انها «لم تفعل شيئاً لتجسير او اصلاح العلاقات التي اصابت العلاقات المغربية - الفرنسية نتيجة الحادث».

لا ان الملك الراحل الحسن الثاني رد على ذلك بالقول: «يمكن لزمم الامور ان يفلت أحياناً من يد العظماء». وأضاف: «ما كان عليه (ديغول) ان يفرض على عزل احد وزرائي. كان حربياً به ان يبلغني رسالة مفادها: هذه هي الخصاص التي تتوفر عليها، ولا يلبق ان تلجج سمعة الحكومة الفرنسية ولا سمعة شخصكم».

واوضح الملك الراحل: «كنت ساقوم بعزل الشخص والاشخاص المشبهة فيهم حتى لو كانت القرائن المتوافرة ضدهم غير كافية». وفي سياق شهادات مسؤولين واصدقاء المعارض المهدي بن بركة قدمت امام المحكمة الفرنسية قال وزير الداخلية الفرنسي السابق امانويل داستينيه دولافيرجي عندما سئل هل كان سيامر باعتقال وزير الداخلية المغربي أوفقيير بعد حادث اختطاف بن بركة: «ما كنت اقلت عليه القبض، غير انه يمكنني ان اطلب الى الوزير المغربي ان يبقى لفترة ٢٤ ساعة اخرى لاجل حصول على ايضاح منه على مستوى اعلى». في اشارة الى التناقض الذي طبع موقف السلطات الفرنسية. وقال امانويل داستينيه ان الحال نفسه كنت ساتبني على مدير الامن المغربي احمد الدليمي. لكنه نه المحكمة ان التحقيق الاولية كانت مختصرة جداً وتدعو الى السخونة.

ويقل الوزير الفرنسي السابق في الخارجية الان سافاري انه كان على موعد مع بن بركة في القاهرة قبل ايام قليلة من اختطافه من باريس في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥، وان الحديث دار وقتذاك حول امكان

عداً حلقة خامسة: تفاصيل قتل بن بركة.

